# وصول نواب وفق 5/4 يعني استحالة موافقتهم على تعديله.. واضح؟!

الاثنين 2012/11/26 المصدر : الأنباء عدد المشاهدات 11371

اضغط هنا لقراءة ملخص الموضوع

بقلم : فيصل الزامل

**المدخل إلى حديث اليوم هاتان الفقرتان:**

⋆ الزميل وائل الحساوي: «من يقرأ الدفاع المستميت عن وجهة نظر قانونية دقيقة يعتقد بأن كل شيء في بلادنا يسير وفق النظام ما عدا تلك النقطة، لا أننا شعب فوضوي، متسيب في الدوام، لا يحترم كثير منه القوانين في الشوارع، ولا يحرص على نظافة بيئته».

⋆ مدير بنك «اتش. أس. بي/ الكويت» سايمون جونسون: «الكويت ستحظى بأعلى نمو للمشاريع خليجيا» يقول: «القطاع العام في الكويت يسيطر على المشروعات، والجهاز الفني للمشروعات سيطرح 30 مشروعا للشراكة مع القطاع الخاص، من أهمها المترو، كهرباء الزور، محطة أم الهيمان، والقطاع المصرفي الكويتي هو الأقوى في المنطقة ويتمتع بالمنتجات المبتكرة».

نعم، الأفضل من «العت واللت» وتكرار الكلام هو الإنجاز، فالأجنبي أكثر ثقة بمستقبل الكويت من بعض أهل هذا البلد ممن غرقوا فعلا في شبر ماء، وهذا الشبر هو «إصدار المرسوم بتعديل قانون الانتخاب يجب أن يتم ابتداء من مجلس الأمة».. ومن يقول هذا الكلام يعرف يقينا أن وصول نواب الى المجلس وفق نظام 5/4 يعني استحالة موافقتهم على قانون يخالف مصلحتهم، ومع ذلك يستميت في الدفاع عن توجه مبني صراحة على «تضارب المصالح».

نعم، الإنجاز هو الجواب، وإذا شاهد «المؤيد والمعارض» الكويت وهي تتطور وتتغير يوما بعد يوم، فسيتحول المعارض الى مؤيد بحماس كبير لأن هدف الجميع هو رفعة الكويت، ولابد هنا من ملاحظة ما يلي:

⋆ نسبة إقبال المواطنين على الانتخابات القادمة هي مؤشر ديموقراطي كبير، ويجب على الجميع احترام نتيجته أيا كانت، بغير اشتراط من نوع «اذا حكمت الدستورية برفض المرسوم سنقبل، وإلا فسنرفض حكمها»، هذا ليس كلاما غير مقبول بكل المقاييس.

⋆ مثلما أن عبارات التخوين مرفوضة، فكذلك عبارات التشكيك بالمعارض مرفوضة، فلكل شخص حق الاختيار، سواء كان مقتنعا أو لمجرد أنه ملتزم، يبقى هذا حقه.

⋆ تركيز الهجوم على فئة في المجتمع بشكل منفلت، واطلاق الكلام المرسل ضدها بغير دليل «كرة مرتدة».. مثلما أنها تجذب للمرشح أصواتا فإنها ستمنع عنه أصواتا أخرى كانت ستتجه اليه.

⋆ نزول القيادة السياسية بثقلها حتمته المصلحة العامة، ومن يرى أن الأفضل هو البقاء في موقع المراقب لآخر لحظة ينسى أن «هذه» اللحظة قد حان وقتها ولولا هذا النزول لتكرر لوم 1990: «كان مفروض تستدعون القوات الدولية قبل فوات الوقت»، والدليل على صحة تلك الخطوة هو انزعاج البعض منها وتساؤله «أين رئيس الوزراء»!

⋆ استبشر المواطنون بتصريح: «عهد الوساطات انتهى ولا رجعة الى عهد تخطي أصحاب الحقوق بالواسطة».. علق أحد الزملاء، وهو من المقاطعة: «اذا صحت الأخبار بأن كبار المسؤولين سكروا تلفونهم عن مثل تلك الوساطات.. فإحنا متفائلين خير»!